مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد 06 / العدد: 02 (2022)
ص ص.(83-103)

آليات مكافحة الفساد السياسي في الجزائر بين صعوبة التجسيد ومتطلبات التنمية والاستقرار السياسيين

Mechanisms to combat political corruption in Algeria between the difficulty of embodiment and the requirements of political development and stability

خيرة بشيخ، مخبر السياسة العامة والأمن الاقليمي للجزائر، جامعة محمد بن احمد – وهران2(الجزائر)، Becheikh.kheira@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول: 2022/11/15 تاريخ النشر: 2022/12/27

الملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، وقد أثرت هاته الآفة على الدولة الجزائرية خاصة على استقرارها السياسي والاجتماعي والأمني من الناحية الداخلية والخارجية. تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الفساد السياسي نظريا، و تبيان حقيقته في الدولة الجزائرية وكيف أثر على تنميتها واستقرارها وحتى على علاقة الدولة بالمجتمع، بالإضافة إلى التعرف على الآليات القانونية والسياسية المتبناة من قبل السلطات الجزائرية لمكافحة آفة الفساد، تعالج الدراسة إشكالية والمتمثلة في ما طبيعة التأثيرات التي ميزت النظام الحاكم في الجزائر من خلال تفشي ظاهرة الفساد السياسي، النتائج المتوصل إليها هي أنه رغم سن الجزائر للعديد من القوانين وإنشاء المؤسسات والهيئات لمكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق النتائج المتوخاة من الاستراتيجية التي تبنتها في مكافحته.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، النظام السياسي الجزائري، الفساد في النظام السياسي الجزائري، آليات مكافحة الفساد السياسي.

Abstract:

The phenomenon of corruption is a very widespread global phenomenon, and this scourge has affected the Algerian state, especially on its political, social and security stability, both internally and internationally. The importance of the study depend on identifying political corruption, and showing its reality in the Algerian state and how it affected its development and stability, and even the relationship of the state with society, in addition to identifying the legal and political mechanisms adopted by the Algerian authorities to combat the scourge of corruption. The study addresses the problem of what is the nature of The effects that characterized the ruling regime in Algeria through the spread of the phenomenon of political corruption, the results reached are that despite the enactment of many laws in Algeria and the establishment of institutions and bodies to combat corruption, it did not achieve the desired results of the strategy adopted in combating it.

Key words: political corruption, Algerian political system, corruption in the Algerian political system, Anti-corruption mechanisms.

مقدمة:

لقد ساهمت العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تفاقم أزمات داخل الأنظمة السياسية كأزمات الشرعية السياسية، التغلغل، المشاركة السياسية أثرت بشكل أو بآخر على التنمية والاستقرار السياسيين، ومن بين هاته المتغيرات يذكر الفساد السياسي.

لذلك ستتناول الدراسة هذا العنصر الذي أثر ولازال يؤثر على سيرورة الأنظمة السياسية والتي منها النظام السياسي في الجزائر، وميز العلاقة التي تربط بين السلطة السياسية الحاكمة والطبقة الاجتماعية المحكومة، ألا وهو الفساد السياسي الذي يعرف في أبسط معانيه على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يلي:-

- التعرف على الدراسات النظرية والمفاهيمية المتعلقة بالفساد السياسي.
- تبيان حقيقة ظاهرة الفساد المنتشرة في الدولة الجزائرية وكيف أثرت على تنمية واستقرار النظام السياسي وحتى على علاقة الدولة بالمجتمع.
- التعرف على الآليات القانونية والسياسية المتبناة من قبل السلطات الجزائرية لمكافحة آفة الفساد.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تبيان ما يلي:-

- تتبع تطور انتشار ظاهرة الفساد في الدولة الجزائرية وكيف أثرت على تنميتها واستقرارها.
- تقديم تفسيرات مختلفة للطرق التي ينبغي أن تتعامل بها الوحدات السياسية ومنها الجزائر من أجل مكافحة ظاهرة الفساد.

انطلاقا من كل ذلك تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ما طبيعة التأثيرات التي ميزت النظام الحاكم في الجزائر من خلال تفشي ظاهرة الفساد السياسي؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة ظاهرة الفساد وكيف أثرت على النخب الحاكمة؟
- كيف تطورت ظاهرة الفساد في النظام السياسي الجزائري؟
- ما علاقة الفساد بالتنمية والاستقرار في النظام السياسي الجزائري؟

ستعتمد الدراسة على **الفرضية العلمية الرئيسية** التي يتطلبها البحث التفسيري بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وهي كالتالي:-

- كلما كانت سياسات الأنظمة السياسية ذات فاعلية، كلما أثر ذلك على تنمية واستقرار الوحدات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد وظفت الدراسة من ناحية المقاربة المنهجية، منهج دراسة الحالة، والدراستين الاستكشافية والتفسيرية التحليلية، وللإجابة على الإشكالية السالفة الذكر تحاول الدراسة التطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: دراسة نظرية للفساد السياسي

يحاول هذا المحور من الدراسة التطرق إلى البعد النظري للفساد السياسي من خلال تعريف الفساد السياسي من الناحية الاصطلاحية، وكذلك تحليل وتفسير ومحاولة التعرف عن كيفية تأثير الفساد السياسي على النخب الحاكمة.

1. تعريف الفساد السياسي.

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من

مجتمع إلى آخر، إذ حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع. (السيد ع.، 2003، صفحة 43)

لقد تعددت المحاولات التي ترمي إلى تعريف الفساد، وتراوحت بين منظورين أساسيين: الفساد كظاهرة قانونية والفساد كظاهرة اجتماعية، ويمكن تعريف الفساد أنه عملية مقايضة يتم فيها " تبادل ثقة عامة مقابل مصلحة خاصة". (أدهم، 2010، صفحة 79)

كما يمكن تحديد معنى الفساد أنه: " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص...، والفساد في الحياة العامة يعني سوء استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي". (السيد ع.، 2003، صفحة 43)

الفساد السياسي جزء من الفساد العام في المجتمع والدولة، ولعله من أخطر مظاهر الفساد كونه يدمر المصالح العامة، ويقود البلاد نحو الاضطراب والفقر، وعلى هذا الأساس تعددت أشكال الفساد السياسي، وانطوت جميعها على الخروج من مفهوم الصالح العام، أو الخير العام، إلى النفاق السياسي وشعار "الغاية تبرر الوسيلة"، وسرقة ثروات الشعوب، والنيل من استقلالية القضاء، وكل هذه الممارسات تدخل في إطار ما يسمى بالفساد السياسي، ويتنوع الفساد بين الفساد المالي، والفساد الإداري، والفساد في القضاء، والنتيجة هي تآكل المجتمع والدولة بالحروب الأهلية والانقسامات الداخلية، وانحدار القيم إلى أدنى مستوى بعيدا عن الوحدة الوطنية والسلم الأهلي. (السيد ح.، 2011، الصفحات 04-05)

وهناك أيضا من يعرف الفساد السياسي أنه: " ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب

أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل هذا المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، سواء كانت المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام اجراءات أو تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة". (معوض، 1987، صفحة 04)

لقد رصدت منظمة الشفافية العالمية أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية للدولة، وذلك في تقرير الفساد لسنة 2005، وتتمثل في :

- الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني.
- الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.
- الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.
- الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها. (بلغيث، 2008، صفحة 11)

كما يزيد الفساد أيضا من كلفة الأنشطة الاقتصادية، ويخرب قوانين المنافسة في المجال الاقتصادي، ويلغي إمكانات الزبون من اختيار الحل المناسب لمشكلته. (زحلان، 2011، صفحة 79)

2. أثر الفساد على النخب الحاكمة.

يولد الفساد الاقتصادي والسياسي عدم الاستقرار السياسي خاصة على مستوى القيادة الحاكمة، فالقيادة التي تنغمس في الفساد ولا تعنيها سوى مصالحها الخاصة، وهمها الوحيد الاحتفاظ بالسلطة اعتمادا على القهر والقمع والدعم الخارجي، تغرس هذه القيادة بذور عدم الاستقرار السياسي في مجتمعها، ويترتب على كل هذا افتقاد النخبة الحاكمة للشرعية السياسية الحقيقية المستندة إلى رضى وقبول ومساندة الجماهير للقيادة الحاكمة. (معوض، 1987، صفحة 25)

كما أن البلدان التي يسيطر عليها الفساد، تشهد حالة من الانكماش أمام القوى الخارجية، التي تتشكل من حكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات، ومن شأن انعدام الشرعية والاستقرار، وافتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية، أن يضعف الدولة ويقلل من قدرتها على المساومة مع الشركات والفواعل الدولية المختلفة. (ليمام، 2011، صفحة 225)

المحور الثاني: انتشار الفساد في النظام السياسي الجزائري وأثره على التنمية والاستقرار

لقد كان للفساد آثار بالغة على السيرورة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري، إذ مس قطاعات مختلفة وأدى إلى تعطيل المسار التنموي في الدولة الجزائرية واستقرارها، على ضوء ذلك يهتم هذا المبحث بدراسة الخلفيات التاريخية للفساد السياسي في الجزائر، وكذا التعرف على الآليات القانونية والسياسية التي اتخذتها السلطة السياسية للحد من هذه الظاهرة.

1. الخلفيات التاريخية للفساد السياسي في الجزائر.

يمكن القول على ضوء الاعتبارات السابقة أن الفساد في الجزائر بدأ في المرحلة ما بين 1967 إلى غاية سنة 1978، حين تم وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة انتشار للممارسات الفاسدة، والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة، وقد أرجع البعض أسباب تفشي الفساد إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة واستيراد التكنولوجيا، ونتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد الأموال العمومية وإسراف كبير، نتيجة سوء التسيير التي تميزت بها المؤسسات الصناعية العمومية. (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 45)

وقد عرفت الجزائر في عشرية ما بعد نظام الرئيس بومدين حالة من الفساد يكاد يكون عاما وشاملا، فقد مس كل القطاعات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما مس كل المستويات والموظفين السامين، مدراء الشركات الوطنية وحتى عمال المؤسسات الصغيرة في البلديات النامية. (بوضباف، 2010، صفحة 26)

لقد ازداد الفساد اتساعا وتطورت أساليبه في العهدة التي تلت فترة التصنيع، وهي الفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 1989 وهذا بالرغم من محاولات السلطة الحاكمة آنذاك الحد من تفشي هذه الآفة، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت سنة 1980، والتي أدت إلى زيادة ونمو الاستثمارات والواردات إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر، فبعد اقرار دستور 1989 تغلغل الفساد في القطاعات الاستراتيجية للدولة، حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في المرحلة الانتقالية. (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 45)

يصعب تحديد ظاهرة الرشوة في النسق السياسي الجزائري بشكل دقيق وواضح؛ لأن الحدود التي تفصل الممتلكات العامة والخاصة، وسوء التسيير والتدبير وتحويل الأموال العامة وتبذيرها تبقى غامضة وغير واضحة، ورغم ذلك فقد سجلت العديد من قضايا الرشوة، ففي سنة 1990 طلب المجلس الشعبي الوطني بفتح تحقيق قضائي في قضية الغرفة الوطنية للتجارة، حيث سجلت اللجنة البرلمانية العديد من الخروقات والتجاوزات، مست إعطاء رخص الاستيراد بالإضافة إلى تضخيم أثمنتها الحقيقية، فمن بين 91 عضوا تتكون منهم هذه الغرفة، هناك 29 عضوا تلقوا رخصا تخص 43 مشروعا بقيمة 650 مليون دينار أي ما يعادل 15.5 مليون لكل واحد منهم، أما الآخرون فقد استفادوا من رخص بمعدل يقل نسبيا عن 10 ملايين دينار لكل واحد. (الادريسي، 2003-2004، الصفحات 207-209)

كما أن المبالغ التي تم تهريبها من الجزائر قدرت ب 9.7 مليار دولار بطريقة غير مشروعة خارج الجزائر ما بين سنتي 1986 و1988، كما وصل هذا الرقم إلى 16.3 مليار دولار في أواخر سنة 1990، أي ما يقارب 55% من المديونية الجزائرية التي كانت تقارب 30 مليار دولار سنة 1990؛ والتي تمثل 29% من قيمة الناتج الوطني السنوي البالغ 57.80 مليار دولار لنفس السنة (Benachnhou, 1998, pp. 82-83)وانظر أيضا (الادريسي، 2003-2004، صفحة 2010) وقد ترابطت ظاهرة الرشوة في الجزائر مع ظاهرة أكثر سلبية، ألا وهي ظاهرة الزبونية التي تصبح في بعدها السياسي شكلا من أشكال الرشوة من الناحية المادية، لارتكازها على تبادل اقتصادي منفعي في شكل مقابل مادي.

يعرف فراسوا ميدار (J.F.Médard) الزبونية على أنها:" تبعية شخصية أو فردية غير مرتبطة بالأبوية، ترتكز على تبادل الامتيازات والخدمات بين السيد والزبون، اللذين يراقبان موارد غير متكافئة". (عاشور، 2012، صفحة 11)

فالزبونة السياسية ترتكز على مجموعة من الممارسات التي تحول عددا لا يستهان به من العلاقات الفردية إلى أدوات، لأنه في عمق الزبونية السياسية توجد علاقات وروابط تشكل نموذجا متميزا للتبادل الاجتماعي المبني على تبادل العطايا والعطايا المضادة. (بادي، 2001، صفحة 178) وانظر أيضا (الادريسي، 2003-2004، صفحة 212) وقد قام الرئيس محمد بوضياف عند توليه الرئاسة بحملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياته، وقد أعلن أن تحت يده أكثر من أربعة آلاف ملف للفساد وسيتم معالجتها، ولكن مشواره لم يكتمل بسبب اغتياله. (بوشنافة، 2005، صفحة 134)

فأدرك المواطن الجزائري حين ذاك بوجود الفساد على مستوى الإدارة العامة بشكل عام والمحلية بشكل خاص، وهو ما يعكس تردي واقع هذه الإدارة، والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة منذ

الاستقلال إلى اليوم، من دون أن يؤذي ذلك إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز، خاصة عندما قامت الدولة بمراجعة سياساتها الاقتصادية وتخصيص أموال هائلة للاستثمار في ظل غياب المراقبة الفعالة للمال العام، كلها أسباب ساهمت في انتشار الفساد في الدولة الجزائرية، مما أدى إلى تفاقمه، وقد أدت سياسات الخصخصة التي شجعت عليها المؤسسات المالية الدولية إلى خلق طبقة جديدة من المقربين من مراكز القرار ومن ذوي المصالح المشتركة. (طاشمة)

يدل ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية على اتساع رقعة الفساد من سنة إلى أخرى، وهو ما يفسر فشل السلطات الجزائرية الساعية لمواجهته، والجدول التالي يوضح ذلك:-

الجدول رقم 01: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية بخصوص الفساد

السنة	مستوى المؤشر/10	الترتيب عالميا
2003	2.6	88
2004	2.7	97
2005	2.8	97
2006	3.1	94
2007	3	99
2008	3.2	92
2009	2.8	111
2010	2.9	105
2011	2.9	112
2012	3.4	105
2013	/	94
2014	/	100
2015	/	88
2016	/	108

منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

يبين هذا الجدول من الدراسة ما مدى تفشي ظاهرة الفساد في الدولة الجزائرية، إذ يلاحظ أن مستوى مؤشر الفساد يزداد بسرعة فائقة، فقد انتقل من 2.6 سنة 2003 إلى

3.4 سنة 2012، كما عرفت السنوات ما بين 2006 و2008 ارتفاعا معتبرا من 3.1 إلى 3.2، أما الترتيب العالمي للدول فقد صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حيث انتقلت من المرتبة 88 سنة 2003 إلى المرتبة 105 سنة 2012.

لقد اعترفت السلطات الجزائرية بتغلغل ظاهرة الفساد في الإدارة والمجتمع الجزائريين بصورة ملفتة، فقد صرح وزير العدل الجزائري "الطيب بلعيز" : " إن الجريمة الاقتصادية في الجزائر ارتفعت بنسبة تناهز 20% بين سنتي 2006 و2009، وهي الجريمة الوحيدة التي قفزت إلى مستويات أعلى في السنوات الثلاث الأخيرة"، كما كشف تقريرا لوزارة العدل، أن نحو 5575 شخصا توبعوا في قضايا الفساد في الفترة الممتدة من 2006 و2009، ويشير التقرير أن النسبة العالية تمثلت في اختلاس ممتلكات عمومية من قبل موظفين عموميين وبلغت 55.16%، فيما بلغت الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية نحو 11.37%. (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 47)

كما بلغ عدد قضايا الفساد سنة 2010، 948 قضية، توبع فيها 1352 شخص منها: 475 قضية خاصة باختلاس الأموال العمومية، و107 قضية خاصة باستغلال الوظيفة و95 قضية خاصة برشوة الموظفين العموميين، ولقد شهدت الجماعات المحلية حصة الأسد ب: 146 قضية ومراكز البريد ب133 قضية والبنوك ب78 قضية. (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 47)

وقد أظهرت الحكومة منذ سنة 2004 قدرا من الفعالية في التحقيق في أسوأ وأكبر الفضائح المالية في تاريخ الجزائر، وهي فضيحة مصرف الخليفة المتهم فيها أكثر من 100 شخص، وفضيحة المصرف التجاري والصناعي الجزائري BCIA الذي اتهم مديروه باختلاس الأموال، (ديلمان، 2000، صفحة 20) وكذا قضية الشركة الجزائرية للمحروقات سوناطراك، والتي كانت سبب تنحية وزير الطاقة شكيب خليل، إضافة إلى مشروع

الطريق السيار الذي يمتد من أقصى الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية، والذي استهلك قرابة 12 مليار دولار، بينما كلفته الأولية كانت تقدر ب 09 مليارات من الدولارات، وأيضا الفضائح الأخرى التي تلت والتي مست قطاعات حساسة في الدولة (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 47)، وكذا فضيحة "مجموعة إيني" انظر في ذلك (صواليلي، 2013، صفحة 13) وفرعها "سايبام" انظر في ذلك (ص.ح، 2013، صفحة 14)

وفي هذا الصدد أعرب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن ثقته في العدالة الجزائرية لفك خيوط وملابسات قضية شركة سوناطراك، في رسالة وجهها الرئيس إلى الأمين العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد بمناسبة الذكرى المزدوجة لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات قائلا فيها: " إنه في هذا المقام لا يجوز لي أن أمر مرور الكرام على ما تناولته الصحافة مؤخرا من أمور ذات صلة بتسيير شركة سوناطراك، إنها أمور تثير سخطنا واستنكارنا، لكنني على ثقة أن عدالة بلادنا ستفك خيوط هذه الملابسات وتحدد المسؤوليات وتحكم حكمها الصارم الحازم بالعقوبات المنصوص عليها في قوانيننا". (ب.كاتب، خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى المزدوجة لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات، 2013، صفحة 14)

كما اعترف رئيس الجمهورية بدوره بتفشي ظاهرة الفساد في الإدارة الجزائرية في العديد من خطاباته على لسان السيد وزير العدل حافظ الأختام محمد شرفي: "...ضرورة وضع جهاز كفيل بردع كل مظاهر الفساد، مهما كان شكلها أو حجمها...". (ب.كاتب، كلمة السيد رئيس الجمهورية لوزير العدل حافظ الأختام محمد شرفي في حفل افتتاح السنة القضائية 2003-2004، 2002)

وأيضا: "...إن المحاباة والبيروقراطية وأكثر منهما الرشوة والفساد هي الآفات الخبيثة التي يعاني منها مجتمعنا أكثر مما يعاني من الفاقة والإملاق، ذلك أن هذه الآفات تمس

بأعز ما يملكه الجزائريون والجزائريات تمس بالعدل والكرامة". (عبد العالي، 2012-2013، صفحة 46)

وكذا خطابه التالي: "...لقد سبق لي التأكيد في أكثر من مناسبة على أنني لن أدخر وسعا لتنظيف المجتمع من كل أصناف الفساد من رشوة، ومخدرات وآفات اجتماعية كالمحسوبية والمحاباة والامتيازات غير القانونية والاستئثار غير المشروع بالممتلكات العامة، إنه لا مناص من استئصال هذه الأمراض وكل أشكال الزيغ والانحراف إذا أردنا حقا أن ننجح في تحقيق التقدم". (ب.كاتب، خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول اصلاح العدالة الملقى بالجزائر، 2005)

وكذلك خطابه عند افتتاح السنة القضائية 2005- 2006 والمتضمن: " إن ما يغمر نفسي من أحاسيس وأفكار كلما جمعتني وإياكم هذه المناسبة وفي هذا المكان بالذات، يبعثني على الافضاء لكم بأن العدل والقضاء يشكلان هاجس هواجسي كلها وسيظل حالي كذلك ما لم ترسخ في بلادنا ثقافة العدل لدى الحاكم والمحكوم على حد سواء، إنني أعني بثقافة العدل تنزه المسؤولين مهما كانت درجات مسؤولياتهم عن استعمال المنصب لتحقيق مآرب شخصية على حساب الصالح العام، وعن توظيفه للحصول على ما لا يحق لهم من الامتيازات، بل للتغطية بما يخوله لهم من نفوذ على أعمال يعاقب عليها القانون مثل الاستحواذ على المال العام، والاستئثار بأملاك الدولة، لمثل هؤلاء يجب أن يكون القضاء بالمرصاد...". (ب.كاتب، خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح السنة القضائية 2006/2005 الملقى بالجزائر، 2005)

كما أكد معالي وزير العدل حافظ الأختام في كلمته التي ألقاها بمناسبة انعقاد الملتقى الوطني حول التحكيم التجاري على مراجعة النصوص التشريعية واستحداث قوانين جديدة، تمس خاصة مكافحة الإرهاب والفساد وذلك في قوله أنه: "عملت الجزائر، في

إطار تطبيق إصلاح العدالة على مراجعة كل النصوص التشريعية لاستوائها بالمبادئ في دستورنا الوطني والمواثيق والاتفاقيات والعهود الدولية، المنضمة إليها بلادنا، ورفع تحفظاتها عنها؛ واستكمال منظومتنا التشريعية بنصوص حديثة في جميع المجالات استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، و الفساد والتهريب، وغيرها من النصوص القانونية، التي تكفل الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي". (ب.كاتب، كلمة وزير العدل حافظ الأختام في الملتقى الوطني حول التحكيم التجاري، 2006)

2. الآليات القانونية والسياسية لمكافحة الفساد في الجزائر.

إن شرعية السلطة هي مصدر قوة وفعالية مختلف المؤسسات الأخرى، ولا يمكن تعزيزها إلا من خلال عمل الدولة الجزائرية على:-

- دعم استقرار الجهاز التنفيذي من خلال التفكير في برامج حكومية طويلة المدى.
- الانفتاح على المعارضة، واطلاق الحريات الفردية والجماعية.
- إلغاء حالة الطوارئ، وتفعيل مبادرات الحوار مع جميع الأطياف السياسية، وترك منطق الاقصاء.
- بناء التكامل الوطني، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، بدون التعرض للتنوع الثقافي، أي احترام التعدد والاختلاف، والتوازن في اطار قانوني دستوري يؤكد المساواة التامة في المواطنة.
- تفعيل دور المؤسسات التمثيلية الوطنية والمحلية في التشريع والرقابة، والاستجابة لحاجات المنتخبين، وهذا الدور مرتبط بنزاهة اختيار أعضاء المجالس المنتخبة، واستقلالية السلطة التشريعية. (ليمام، 2011، صفحة 266)

لقد سعت الجزائر لمكافحة الفساد والحد منه استخدام مختلف الوسائل والسبل، وقد تجسدت هذه الإرادة بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، حيث صادقت عليها سنة 2004، كما صادقت سنة 2006 على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو سنة 2003، وفي نفس السنة تم إصدار أول نص قانوني للوقاية من الفساد ومكافحته، أعقبه نصوص قانونية وتنفيذية، تهدف إلى ترقية التسيير السليم للأموال العمومية، ووضع آليات جديدة لمراقبة الإنفاق العام، وذلك بتوسيع مجال اختصاص المفتشية العامة للمالية، وإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تتكفل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفساد، وفي سنة 2011 تم تنصيب الديوان المركزي لقمع الفساد. (عمراني، 2012، صفحة 331)

كما جاء القانونين لسنة 2010 و2011 المعدلين والمتممين لقانون 2006، لتحقيق الأهداف والتي تدخل في إطار تنفيذ الاستراتيجية التي رسمتها السلطات العمومية للوقاية من الفساد ومحاربته والحد من تناميه، ويذكر منها على الخصوص:-

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.
- إنشاء مؤسسات وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومنحها صلاحيات واسعة بالنظر إلى طبيعة الدور المنوط بها.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات. (عمراني، 2012، صفحة 333)

يلزم القانون الصادر في فبراير 2006 المسؤولين العموميين، بتقديم إقرارات ذمة مالية عندما يشغلون مناصبهم وعندما يغادرونها، وتلزم المادة 08 من تشريع مكافحة الفساد الذي أقر في فبراير 2006، الموظفين العموميين بإبلاغ رؤسائهم إذا كان لديهم تعارض في المصالح قد يؤثر على مهامهم. (ديلمان، 2000، الصفحات 18-19)

ولقد أنشأت المراسيم الخاصة بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية اللجنة أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مهمتها جمع معلومات عن حالات الفساد العام المشتبه فيها وتقديم تقرير سنوي عن أنشطة مكافحة الفساد لرئيس الجمهورية. (ديلمان، 2000، صفحة 19)

وتختص اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالإشراف على التصريح بالممتلكات، وقد أفاد محمد حاج علي، رئيس قسم معالجة التصريح بالممتلكات بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بأن المرحلة الأولى من عملية التصريح بالممتلكات مست المنتخبين المحليين (المجالس البلدية والولائية انتهت بنجاح، وقدم نسب وأرقام، فالمنتخبون المحليون في المجالس البلدية والولائية المعنيون بالتصريح، عددهم الإجمالي 26895 منتخب، مقسمون إلى 2004 منتخب ولائي و24891 منتخب بلدي، أما المستجيبون للتصريح في آجاله القانونية فعددهم 1905 منتخب ولائي، تخلف عنهم 99 منتخبا، وعن المنتخبين البلديين ممن استجابوا فبلغوا 23775 منتخب، وبقي منهم 1116 منتخب.

تعمل الهيئة الوطنية على التأكد من صحة التصريحات والممتلكات وتشمل المرحلة الثانية، حسب محمد حاج علي، إخضاع أصحاب الوظائف السامية، وهم المعنيون بمراسيم رئاسية، ويعملون في كافة أجهزة الإدارة العمومية، ويبلغ عددهم الإجمالي 08 آلاف موظف سام، وبشأن أصحاب المناصب العليا، وهم غير المعنيين بمرسوم رئاسي

فيبلغ عددهم 100 ألف موظف في منصب عال، فيما تجري في مرحلة ثالثة مصالح الوظيف العمومي، احصاء أصحاب المناصب المعرضة وهم الذين ليسوا لا موظفين سامين ولا أصحاب مناصب عليا، أي أعوان عموميون حددت قائمتهم في القرار المؤرخ في 02 أبريل 2007 الصادر عن المديرية العامة للوظيفة العمومية. (ب.كاتب، بدون عنوان، 2015)

فقط لرؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية (البلدية والولائية)، والأعوان العموميين الذين يشتغلون وظائف ومناصب عليا، والأعوان العموميون الذين حدد قائمتهم القرار المؤرخ في 02 أوت 2007، الصادر عن المديرية العامة للوظيف العمومي.

أما رئيس الجمهورية وأعضاء غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) ورئيس المجلس الدستوري وأعضاؤه، والوزير الأول وأعضاء الحكومة، ورئيس مجلس المحاسبة، ومحافظ بنك الجزائر والسفراء والقناصلة والولاة والقضاة فيصرحون لدى المحكمة العليا. (بودية، 2015، صفحة 02)

تذكر المذكرة التنظيمية رقم 15/04 التي تتعلق بكيفيات تسليم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، التصريحات بالممتلكات المكتسبة من طرف الموظفين العموميين المشار إليهم في المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، بأن: "الموظف العمومي الخاضع للتصريح بالممتلكات، ملزم باكتتابه في غضون الشهر الذي يعقب تاريخ تنصيبه في إحدى الوظائف، أو المناصب أو الرتب المحددة بالمرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 (تنص المادة 02 من المرسوم الرئاسي المؤرخ في أول ذي القعدة 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 المودع في الجريدة الرسمية، ع.74، على أنه: " يجب على الموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من القانون رقم 06-01 المؤرخ

في 21 محرم 1427 الموافق ل فبراير2006 أن يكتتبوا التصريح بالممتلكات في الآجال المحددة بالمادة 04 من القانون نفسه:

- أمام السلطة الوصية، بالنسبة للموظفين العموميين الذين يشغلون مناصب أو وظائف عليا في الدولة.
- أمام السلطة السلمية المباشرة، بالنسبة للموظفين العموميين الذين تحدد قائمتهم بقرار من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية).
- يودع التصريح، مقابل وصل، من قبل السلطة الوصية لدى الهيئة الوطنية للرقابة من الفساد ومكافحته في آجال معقولة).

والقرار المؤرخ في 02 أبريل 2007، الصادر عن المديرية العامة للوظيفة العمومية في حالة زيادة معتبرة في ذمته المالية، عند انتهاء الخدمة (التقاعد، انتهاء المهام أو التغيير في المهام)". (بودية، 2015، صفحة 02)

الخاتمة

انطلاقا مما سبق يمكن القول من خلال دراسة الدكتور محمد ليمام عن الفساد السياسي في الجزائر، أن الفساد إذ كان قد ساعد على تماسك النظام وتحقيق الاستقرار في الجزائر خلال فترات معينة، فإن الاستقرار ظل هشا وغير متين، وقد استقر النظام لأنه حرص على تلبية المطالب الاجتماعية باعتبار أن وظيفته انحصرت في توزيع الريع المقتطع من السوق العالمية، في إطار مجانية التعليم والصحة، وغيرها من الخدمات. (ليمام، 2011، ص.224)

يعد ملف الفساد أحد عوامل عدم استقرار القيادة السياسية، وذهاب حكومة ومجيء أخرى، يعكسان الحالة التي لا يحقق الفساد فيها مصلحة النظام المغلق، لأن السماح بفساد محيط النظام، ثم إشهار القانون وملف المحاسبة عند الخروج عن الطاعة، لا

يسمحان باستقرار قيادة مستقلة في صنع القرار وإدارة شؤون البلاد. (ليمام، 2011، ص.224)

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1. تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تؤثر على المجتمع والسلطة من جهة وعلى التنمية والاستقرار في الوحدة السياسية من جهة أخرى.
2. رغم سن الجزائر للعديد من القوانين وإنشاء واستحداث الكثير من المؤسسات والهيئات لمكافحة الفساد إلا أن الجزائر لم تحقق النتائج المتوخاة من الاستراتيجية التي تبنتها في مكافحة الفساد أو الحد منه.
3. عدم منح السلطات السياسية الحرية والاستقلالية لأجهزة مكافحة الفساد في أداء مهامها، وعدم توفر الظروف الملائمة لذلك.

وهكذا فالدولة الجزائرية ستبقى تعاني من ظاهرة الفساد على مستوى القمة والقاعدة معا مادام لم تتخذ إجراءات صارمة وردعية للذين ينهبون المال العام، وسيكون لذلك آثار سلبية على استقرار الدولة والمجتمع معا، ولن تتحقق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما لم تبذل جهود حقيقية للقضاء على تلك الظاهرة.

لذلك من أهم التوصيات التي تقدمها الدراسة ما يلي:

1. السعي للقضاء على ظاهرة الفساد من القاعدة وصولا إلى القمة من خلال اتخاذ اجراءات ردعية وصارمة للذين ينهبون المال العام.
2. الاهتمام أكثر بالكوادر والقيادات الكفؤة النزيهة والطبقات الاجتماعية من الناحية المادية لغلق كل المنافذ والسبل المؤدية للفساد.
3. منح الاستقلالية للسلطة القضائية في معالجتها لقضايا الفساد.

4. توعية المجتمع من خطورة ظاهرة الفساد بنشر ثقافة مكافحته لدى مختلف شرائح المجتمع.
5. منح قدر من الحرية والتشجيع لدور الفاعلين في المجتمع من وسائل اعلام ومجتمع مدني عند ممارسة نشاطاتهم.
6. تفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية.

1. أحمد عمراني. (جوان - ديسمبر, 2012). آليات الوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر (مقاربة قانونية ومؤسساتية). مجلة العلوم الإنسانية(02-03).
2. آدم قبي، شمسة بوشنافة. (2005). إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988- 2000. *مجلة الباحث*(02).
3. أنطوان زحلان. (أكتوبر, 2011). العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية، بناء المؤسسات: التعلم والتكيف والمراكمة والاندماج. المستقبل العربي(392)، صفحة 79.
4. بدون .كاتب. (30 أكتوبر, 2002). كلمة السيد رئيس الجمهورية لوزير العدل حافظ الأختام محمد شرفي في حفل افتتاح السنة القضائية 2003-2004. الجزائر: الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية http://www.mjustice.dz.
5. بدون .كاتب. (20 نوفمبر, 2005). خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح السنة القضائية 2006/2005 الملقى بالجزائر. الجزائر: الموقع الرسمي لوزارة العدل (فرع الاعلام -الخطابات) http://www.mjustice.dz.
6. بدون.كاتب. (29 مارس, 2005). خطاب رئيس الجمهورية عند افتتاح الندوة الوطنية حول اصلاح العدالة الملقى بالجزائر. الجزائر: الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية http://www.mjustice.dz .
7. بدون.كاتب. (14-15-16 جوان, 2006). كلمة وزير العدل حافظ الأختام في الملتقى الوطني حول التحكيم التجاري. بجاية: الموقع الرسمي لوزارة العدل، فرع الاعلام (الخطابات) http://www.mjustice.dz .

8. بدون.كاتب. (24 فبراير, 2013). خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالذكرى المزدوجة لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات. جريدة الخبر(6995)، 14.
9. بدون.كاتب. (11 نوفمبر, 2015). بدون عنوان. جريدة الخبر(6995)، 02.
10. برادفورد ديلمان. (2000). دول في مفترق الطرق: الجزائر. الجزائر: بولدروست فيو.
11. برتراند بادي. (2001). التنمية السياسية. طرابلس: تالة للطباعة والنشر.
12. بومدين طاشمة. (بلا تاريخ). الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 20 جوان, 2014، من http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net
13. جلال عبد الله معوض. (فبراير, 1987). الفساد السياسي في الدول النامية. دراسات عربية(04).
14. حاحة عبد عبد العالي. (2012-2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر. أطروحة دكتوراه في القانون. تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر (بسكرة).
15. حسين عدنان السيد. (صيف, 2011). الفساد السياسي. المجلة العربية للعلوم السياسية(31)، الصفحات 04-05.
16. حشيش أحمد أدهم. (خريف, 2010). المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية. المجلة العربية للعلوم السياسية(28).
17. حفيظ صواليلي. (24 فبراير, 2013). هكذا تدفن فضائح الفساد في الجزائر. *جريدة الخبر*(6995)، 13.
18. خالد بودية. (11 نوفمبر, 2015). قانون معقد واطارات تتماطل، تصريح بالممتلكات بسرعة السلحفات. جريدة الخبر، 02.
19. سلطان بلغيث. (أوت, 2008). الاليات الاجتملعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر. دراسات اقتصادية(11).
20. ص.ح. (24 فبراير, 2013). سايبام، الرقم الصعب في المعادلة. جريدة الخبر(6995)، 14.
21. طارق عاشور. (ربيع, 2012). معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011): دراسة في بعض المتغيرات. المجلة العربية للعلوم السياسية(34).
22. عبد العزيز برضوان الادريسي. (2003-2004). الدولة والحقل السياسي - الديني في الجزائر. أطروحة دكتوراه. الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية واللاجتماعية، المغرب: جامعة الحسن الثاني (عين الشق).

23. علي شتا السيد. (2003). الفساد الاداري ومجتمع المستقبل. الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر.
24. محمد بوضباف. (2010). الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني - دراسة تحليلية. الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع.
25. محمدحليم ليمام. (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر- الأسباب و الآثار والاصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ب. باللغات الأجنبية.

26. Mourad Benachnhou .(1998) .Dette extérieur, corruption et responsabilité politiques .Alger: Imprimerie Dahlab.